Lebanese Economic Association
الجمعية الإقتصادية اللبنانية

المركز السوري لبحوث السياسات
Syrian Center For Policy Research

اللاجئون شركاء
REFUGEES = PARTNERS
in humanity, in responsibility

# " آثار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والصحية المستمرة على اللاجئين السوريين "

بيروت، لبنان، 15-16 تموز/يوليو 2020

## ملخص السياسات

نظّم مشروع اللاجئون=شركاء حلقة نقاش عبر الإنترنت لمدة يومين حول الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتطورات الأخيرة في لبنان و المرتبطة بالأزمة الاقتصادية، وحراك تشرين الأول/ أكتوبر 2019، ووباء الكورونا COVID-19، وتأثير ذلك على سبل عيش اللاجئين السوريين. بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية لجائحة فيروس الكورونا على كل من لبنان وسوريا، والترابط بين النظامين الاقتصاديين في هذين البلدين.

---

تمحورت الجلسة الأولى من الحوار حول **«الأثر الاجتماعي والاقتصادي للتطورات الأخيرة في لبنان على سبل عيش اللاجئين السوريين»** وناقش المشاركون المواضيع التالية انتهت بعدة توصيات.

**تأثير الإجراءات التمييزية اللاإنسانية على اللاجئين السوريين:** كانت الإجراءات التي اتبعت للحد من انتشار فيروس كورونا أشد ضرراً على اللاجئين السوريين من الفيروس نفسه. مع إعلان المجلس الأعلى للدفاع في لبنان التعبئة العامة في البلاد لمواجهة ارتفاع حالات الإصابة بوباء كوفيد-19، وتنفيذاً للقرار المذكور، تبنت الحكومة اللبنانية مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية، منها حظر للتجول، نتج عنها فرض قيود تمييزية على اللاجئين السوريين من قبل بعض البلديات، مما أدى إلى تدهور أوضاعهم المعيشية والاقتصادية بالإضافة إلى تدهور أوضاعهم القانونية والاجتماعية، إلى جانب ازدياد الخطاب الشعبوي ضد اللاجئين بتحريض من قبل بعض السياسيين، والإيحاء بأن اللاجئين هم مصدر الوباء في لبنان.

أدى كل ذلك إلى المزيد من العزلة لدى اللاجئين السوريين وانعكس سلباً على الوضع داخل المخيمات وتسبب في ازدياد العنف المنزلي، فتحولت مجتمعات اللاجئين إلى أماكن معزولة بالكامل، الأمر الذي دفع بعض الأشخاص إلى عدم الاكتراث لمسائل الحماية والسلامة الشخصية، إلى حد اتخاذ خيارات غير آمنة (كالعودة إلى سوريا من دون التفكير باحتمال تعرضهم للاعتقال)، كل ذلك بسبب الضغوطات التي يتعرضون لها بشكل دائم في لبنان.

**عدم توفر الشروط الصحية المناسبة في مخيمات اللاجئين للحد من انتشار الأمراض:** لا يمكن للشروط الصحية في مخيمات اللاجئين أن تساعد على منع انتشار المرض، إما بسبب استحالة تطبيق مفهوم التباعد الاجتماعي أو بسبب غياب مقوّمات البنى التحتية وشروط النظافة أو الحماية من التبدلات المناخية، وعدم توافر المياه الصالحة للشرب أو الاستعمال، حيث يعيش 30% من اللاجئين في أماكن غير مخصصة للسكن، كما أن 50% منهم يعيشون في مساحات ضيقة يستحيل معها إمكانية التباعد الاجتماعي. وأدى تقييد حركة اللاجئين خلال فترة الإغلاق والتعبئة العامة إلى عدم حصولهم على الخدمات الطبية الأساسية.

**عدم وجود إمكانية دائمة لتأمين المساعدات الطبية والصحية، أو توفير وسائل الحماية من الأوبئة والأمراض:** وذلك بسبب غياب التنسيق بين المنظمات المحلية والدولية العاملة في لبنان، وغياب أي دور فاعل للدولة. في حين حاولت منظمات المجتمع المدني أن تتكيف مع الظرف الحالي عبر تحويل برامجها التنموية إلى برامج إغاثية، علماً أن 20% فقط من اللاجئين السوريين يملكون إقامات قانونية، ما انعكس سلباً على إمكانية وصولهم إلى الخدمات الصحية. سيؤثر انعدام الحماية القانونية للاجئين على الوضع الصحي العام، وبالتالي من الضروري أن يتم النظر بشكل تقني غير تمييزي على الموارد والقدرات الطبية التي يمتلكها مجتمع اللجوء والاستفادة منها ودمجها مع الخبرات المحلية اللبنانية.

هناك مخاوف من وصول النظام الصحي في لبنان، في حال ازدياد أعداد المصابين، إلى مرحلة التنافسية، والتمييز في تحديد الأولوية في الوصول والاستفادة من الخدمات الطبية بين المجتمع المضيف واللاجئين. فعلى المستوى العالمي يوجد 10 ممرضين أو ممرضات مقابل كل 3 أطباء، بينما في لبنان تنعكس هذه النسبة تماماً، فمقابل كل 10 أطباء هناك 3 ممرضين مساعدين، وبالتالي لا بد من التفكير في الاستفادة من الكفاءات الطبية السورية في محاربة انتشار الوباء ضمن النظام الصحي في لبنان، لما يحقق ذلك من فائدة لكل من المجتمعين اللاجئ والمضيف ولاسيما في مثل هذه الظروف الاستثنائية.

الجدير بالذكر أن نسبة المصابين السوريين في لبنان بفيروس كورونا لا تتجاوز 10%، علما أن نسبة اللاجئين من إجمالي السكان هي أعلى من ذلك بكثير، وبالرغم من ذلك يستغل بعض السياسيين قضية اللاجئين كذريعة لتبرير الإخفاقات الاقتصادية والصحية.

**إيلاء اللاجئون السوريون الأولوية للمسائل الاقتصادية والأمنية أكثر من المسائل الصحية:** أدى الإغلاق العام وتوقف الأعمال إلى ازدياد الضغوط النفسية والاقتصادية على اللاجئين، وفي الأخص أولئك الأكثر استضعافا في الأسرة وهم النساء والأطفال، وحسب المحددات الاجتماعية والاقتصادية يعيش ثلاث أرباع اللاجئين تحت خط الفقر، ويستدين 75% منهم لتأمين الطعام مقابل 33% منهم لتأمين الرعاية الصحية، فبالنسبة لهم الحصول على الغذاء والعمل هو أكثر أهمية من الاعتبارات الصحية.

**تدرّج المجتمعات السورية اللاجئة في لبنان بحسب مستوى الهشاشة:** الأسر السورية التي تديرها نساء هي الأكثر هشاشة ومثلها الشباب الذين ليس لديهم معيل. ويعتبر النساء والأطفال بشكل عام هم الأكثر حاجة للحماية، وكلما ازدادت الضغوطات عليهم في لبنان سيزداد عدد الذين يرغبون بالعودة إلى سوريا دون الأخذ بعين الاعتبار مسائل الحماية الشخصية. واستنتج المشاركون أنه لا بد من وجود تنسيق بين الجمعيات والمنظمات العاملة لضمان استهداف جميع الفئات المحتاجة ومن ضمنهم مجتمعات اللاجئين، والتنسيق مع البلديات لضمان وجود لوائح واضحة بالاحتياجات، وبالتالي تحقيق العدالة في التوزيع، كما يجب تحديث استراتيجيات الاستهداف التي تعمل عليها المنظمات، والاتجاه نحو اعتماد نظام القسائم بدل نظام السلة الغذائية، لتجنب الحساسيات وتخفيف الازدحام خلال التوزيع ولاسيما في ظل جائحة كورونا.

مع انتشار وباء كوفيد-19 توقفت معظم برامج تعليم اللاجئين وحتى البديلة منها، ولا يوجد حتى الآن رؤية واضحة حول الخطوات القادمة. ومع كل الجهود التي بُذلت خلال 7 سنين في مجال التعليم، تبين أن 40% فقط من الطلاب السوريين ملتحقون في المدارس، ووصل أقل من 1% من هؤلاء إلى الصف التاسع، وإن دل ذلك على شيء فهو يدل على أن الاستثمارات والأموال التي وظفت في التعليم لم تثمر بأي من النتائج المرجوة. كما كشفت دراسة جديدة عن انقطاع الفئات المهمشة، ولا سيما اللاجئين في لبنان، عن التعليم بشكل شبه تام خلال فترة الإغلاق العام، وتوقفت معظم برامج تعليم اللاجئين، حتى البديلة منها.

## التوصيات:

- تفعيل استراتيجيات اقتصادية واجتماعية شاملة للقاطنين على الأراضي اللبنانية، لتأمين حاجات الجميع وحماية حقوقهم وتأمين تطور وتقدم المجتمع، لمعالجة التحديات الاقتصادية البنيوية ولمواجهة التفاوتات في التنمية. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف من دون تضامن وتعاون ومشاركة كل الأطراف المعنية من المسؤولين الحكوميين وصانعي السياسات والخبراء والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

- وضع نظام صحي فعّال يستفيد من القدرات الطبية والإغاثية الموجودة في لبنان من مختلف الجنسيات.
- تسهيل عمل المنظمات والتفكير بحلول استراتيجية للاجئين الراغبين بالعودة إلى سوريا.
- ضرورة توجه المنظمات المحلية والدولية لوضع الخطط الاستراتيجية للتعامل مع العام الدراسي القادم لضمان وصول جميع الأطفال إلى حقهم في التعليم.
- العمل على توفير التكنولوجيا البسيطة للفئات الأكثر هشاشة في المجتمع لضمان استمرار عملية التعليم، ومعالجة الأثر النفسي لعدم تواصل الطلاب مع أقرانهم وأصدقائهم.

---

وفي الجلسة الثانية من النقاش الذي حمل عنوان **«الترابط بين الظروف الاقتصادية اللبنانية والسورية»** ناقش المشاركون العديد من المواضيع أبرزها:

**بداية دخول الاقتصاد اللبناني في مرحلة الكساد وتباطؤ النمو:** حيث وصل معدل النمو إلى ناقص 0.2% مع بداية عام 2019، بعد أن وصل سابقاً، بين 2011-2018، إلى 2%، وفي فترة 2006-2011 وصل أحياناً إلى 10% سنوياً،[1] حيث ارتبطت شدة تباطؤ النمو بالأزمة السورية والتباطؤ في الاستهلاك والاستثمارات. ومع بداية الانتفاضة اللبنانية والتحركات في الشارع في تشرين الأول/أكتوبر 2019 حصل تباطؤ أشد في النمو إنما ترافق مع انهيار سعر صرف العملة اللبنانية. وتجدر الاشارة إلى أن السبب الرئيسي لانهيار الاقتصاد اللبناني منذ بداية العام 2020 هو القطاع المصرفي تحديداً وليس تحركات الشارع والمظاهرات وإقفال البلاد وما تلاه من تراجع في الاستثمارات والسياحة والتحويلات النقدية وغيرها.

**تراجع كبير للإيداعات من الخارج والأموال المرسلة من الأشخاص غير المقيمين في لبنان:** كانت تبلغ قيمة هذه الإيداعات 8-10 مليار دولار سنوياً، أي بما يعادل 20% من الناتج المحلي الإجمالي الذي يبلغ 45 مليار دولار،[2] ويعتبر مصرف لبنان بشكل خاص المسؤول الرئيس عن الأزمة المالية الحالية، بسبب تعاطيه مع أزمة الدولار بطريقة استنسابية تفضل مصلحة أصحاب المصارف على مصلحة المودعين. وأدت إجراءات المصرف المركزي إلى خلق طلب إضافي على الدولار ولاسيما من قبل المواطنين الذين سارعوا لادخاره بعد أن أصبح الملاذ الآمن للاستثمار، بالإضافة إلى أن لبنان يستورد 80% من احتياجاته وهذا ما يزيد الطلب على الدولار.

**كساد الوضع الاقتصادي الحالي وانخفاض حاد بالاستهلاك والإنتاج:** ففي مرحلة ما بدأ التضخم مترافقاً مع الكساد ثم البطالة، وأدى ذلك إلى دوامة من المشاكل بدأت بغلاء الأسعار وفقدان الناس لأشغالها، حيث وصلت تقديرات البطالة في أيار 2020 إلى حوالي 45%، في حين تقدّر الأرقام الرسمية لعام 2019 بين 11% و15%، وتشير التقديرات حتى بداية سنة 2020 بأنه تم الاستغناء عن خدمات 220 ألف شخص في القطاعات السياحية والمطاعم والشركات الصغيرة.[3] أما تقديرات نسبة الفقر فقد وصلت إلى حدود 50%،[4] مع إغلاق حوالي 800 شركة متوسطة وصغيرة،[5] وارتفاع جنوني بالأسعار وصل إلى حد 70% - 80%،[6] مترافق مع مؤشر تضخم وصل في أذار 2020 إلى حوالي 60%.[7] يترافق كل ذلك مع تراجع في إيرادات الدولة بسبب عدم قدرتها على تحصيل الضرائب، وانعدام شبه تام للإيداعات والتحويلات الخارجية التي كانت المحرك الأساسي للاقتصاد اللبناني.

**الوصول إلى حل الأزمة الاقتصادية في لبنان:** ولا يتحقق هذا إلا بالاستقرار السياسي وإعادة انتخاب سلطة سياسية جديدة تبدّي مصلحة الناس على مصلحة الطبقة الأوليغارشية، المتمثلة بأصحاب المصارف المتحالفين مع سلطة الأحزاب. هذه الطبقة التي تشكل 1% من الشعب، أي حوالي 10 ألاف عائلة، تسيطر على 45% من الثروة في لبنان، أي بما يقدر ب 90 مليار دولار، كما تسيطر على 50% من الودائع في البنوك و25% من الدخل.

**تحميل الخطابات السياسية اللاجئين السوريين مسؤولية الانهيار الاقتصادي في لبنان:** يستعيد السياسيون هذه الخطابات متجاهلين المساعدات المالية الكبيرة التي يستفيد منها لبنان بسبب وجود اللاجئين على أراضيه، ومساهمتهم بحركة الأسواق وارتفاع الطلب. في حين أن الخطاب الشعبي في انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر 2019 أظهر وعياً للسبب الحقيقي والمباشر للانهيار الاقتصادي والخلل المركزي الموجود في السلطة قبل مجيء اللاجئين.

**تجاوز الخسائر في سوريا حتى العام 2019، عشرة أضعاف الناتج المحلي لعام 2010:** أي أنه تم هدر عشرة أضعاف الطاقة الاقتصادية في سوريا، وأصبح حجم الاقتصاد في 2019 ثلث حجم الاقتصاد في 2010،[8] وتحوّل هذا الثلث المتبقي من الاقتصاد إلى اقتصاد متمركز حول العنف، يخصص الجزء الأكبر من موارده لتمويل العمليات العسكرية والاتاوات والتهريب واحتكار المواد، وصولاً إلى تجنيد رأس المال البشري في الحرب، بالإضافة إلى تشويه المؤسسات وتغيير دورها وتمركزها حول النزاع والعنف. فبدلاً من أن تقوم بعض هذه المؤسسات بحماية الأفراد، يتحول دورها إلى المشاركة في القتل وبالتالي الحرمان من أسس الحماية الإنسانية.

**استمرار اقتصاديات العنف رغم تراجع العمليات العسكرية في سوريا:** والسبب في ذلك هو انعدام الثقة بين الأفراد والجماعات والمناطق، وكذلك بين الأفراد والمؤسسات المسيطرة على صناعة القرار. فالسياسات الأمنية والعسكرية والاجتماعية لا تزال مستمرة، ما يؤدي إلى استمرار مقومات النزاع، ولهذا لم يتحسن الاقتصاد، بعكس الدول التي تقفز فيها مؤشرات النمو بعد انتهاء النزاع، حتى ولو لم يكن الحل السياسي عادلاً.

**تقتضي اقتصاديات الحرب تدفق المساعدات الإنسانية إلى سوريا عبر لبنان:** حيث تقوم المنظمات الإنسانية بتحويل الأموال إلى سوريا عبر أقنية غير رسمية تبلغ عمولتها بين 4-30% من قيمة الأموال، وكذلك تدفع المستوردات السورية التي تأتي عبر لبنان عمولات كبيرة، بسبب وجود المؤسسات المتمركزة حول العنف على طرفي النزاع، بالإضافة إلى وجود تجار السلاح والمهربين على طرفي الحدود، لذا يجب أن تتشارك كل المؤسسات والقوى والفعاليات في دول الجوار في حل النزاع في سوريا.

**المبالغة الكبيرة في قياس أثر الأزمة المالية اللبنانية على سوريا:** حيث تعتمد سوريا على لبنان في التعاملات غير الرسمية للتهرب من العقوبات الأمريكية. بيد أنها بدأت تتعامل مع أقنية جديدة خارج لبنان. ورغم تأثُّر الاقتصاد السوري بأزمة شح الدولار في لبنان، إنما لا يمكن الربط بين ارتفاع سعر الصرف في البلدين، فانعكاس ارتفاع الطلب على الدولار في سوريا على ارتفاع الطلب في لبنان ليس كبيرا كما يتم الترويج له اليوم، إذ أن تدهور سعر الصرف في سوريا بدأ منذ بداية النزاع، ولم يؤثر ذلك سابقاً على لبنان.

**انخفاض الإنتاج في سوريا بعد أزمة كورونا بحوالي 35% خلال شهرين:** ترافق ذلك مع ارتفاع معدل البطالة،[9] علماً أن المحرك الرئيسي للاقتصاد السوري يعاني من اختلالات هيكلية، فهو يركز على الاقتصاد غير المنتج، ولا يحترم حقوق الأشخاص المنتجين سواء أصحاب المشاريع أو العمال المهنيين. في حين أن أزمة كورونا دفعت الدول للتوجه نحو الاقتصاد المحلي والتنمية المحلية والعمال المهنيين بدلاً من الاعتماد على المساعدات الخارجية والتبادل الخارجي.

**الترابط بين الاقتصاد اللبناني والسوري:** حيث يتأثر الاقتصاد اللبناني بفتح واغلاق المعابر الحدودية بين البلدين ودول الجوار، وكذلك بالعمالة السورية التي كانت تصل إلى 700 ألف عامل قبل العام 2011،[10] بالإضافة إلى الترابط في القطاعات المالية والنقدية، إذ تتجاوز إيداعات السوريين في المصارف اللبنانية 30 مليار دولار بحسب أرقام غير رسمية، كما أن حجم التجارة والتبادلات بين البلدين مرهون بتصاعد النزاع أو بوجود بوادر حل في سوريا. أما عن تأثيرات قانون قيصر على لبنان فهي ضئيلة، فالهدف من القانون هو التحذير والتهديد المعنوي حيال الاستثمارات المستقبلية في سوريا، وإغلاق السوق السورية أمام الشركات اللبنانية التي تسعى للاستثمار أو التعاطي مع الشركات السورية.

**سيقود الاستقرار السياسي في سوريا إلى الاستقرار الاقتصادي وتنشيط حركة الأسواق:** قد لا يكون بالإمكان تحقيق عزلة عن اقتصاديات العنف في المنطقة، كالعزلة عن تأثيرات الأموال الخليجية أو تدفقات السلاح، لكن الآليات الداخلية هي التي تحمي المجتمع، فالطرح الذي يقول بأن النزاع يستمر بسبب تأثير القوى الخارجية هو طرح خاطئ، إذ في حال قررت القوى الداخلية عدم الاستمرار في النزاع فمن الصعب إجبارها على ذلك.

## التوصيات:

- رفع مساهمة القطاع الإنتاجي الزراعي والصناعي في الناتج المحلي، مع الربط بين هذه القطاعات وبين البنى التحتية والتشريعات والقوانين الداعمة، والتخطيط لأن يكون هذا الإنتاج ممنهجاً وليس عشوائياً، ومحاربة الاحتكار في أسواق الطاقة والعقارات والمواد الأولية، وخلق توازن بين القطاعات الإنتاجية والقطاعات الخدمية الحديثة المنتشرة رقمياً كالتسويق والتصميم وغيرها.

- القيام بإصلاحات هيكلية للقطاع المصرفي في لبنان، وإعادة الاعتبار للمصلحة العامة للبنان والتي تشكّل إحدى أهم عوامل الإصلاح الاقتصادي، وخاصة أن حل الأزمة في لبنان لا يأتي من الخارج لأن الخلل داخلي، فالمساعدات الدولية أو الودائع المرتقبة ليست الطريقة الصحيحة لإنقاذ البلاد طالما أن الآليات الداخلية التي أدت إلى هذا الانهيار لا تزال مستمرة.
- الاستفادة من وجود اللاجئين في مجال التنمية بدلاً من جعلهم عالة على البلد. إذ يمكن لطاقاتهم وإمكانياتهم أن تشكل قيمة مضافة بدلاً من أن تكون محط نزاع ومنافسة مع سكان البلد، بالإضافة إلى مساهمتهم كرأس مال بشري بتوسيع قطاعات الإنتاج.

---

[1] World Bank. GDP growth (annual %) - Lebanon. Available at: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2019&locations=LB&start=1989.

[2] World Bank. Personal remittances, received (current US$) - Lebanon. Available at: https://data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.CD.DT?locations=LB; World Bank. Personal remittances, received (% of GDP). Available at: https://data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.DT.GD.ZS?locations=LB.

[3] Business News (2020). "220,000 jobs lost estimated by InfoPro". Available at: http://www.businessnews.com.lb/cms/Story/StoryDetails/7423/220,000-jobs-lost-estimated-by-InfoPro

[4] World Bank (November 6 2019). "World Bank: Lebanon is in the Midst of Economic, Financial and Social Hardship, Situation Could Get Worse". Available at: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2019/11/06/world-bank-lebanon-is-in-the-midst-of-economic-financial-and-social-hardship-situation-could-get-worse.

[5] Azhari, T. (May 6 2020). "Lebanon's restaurants 'sinking' after coronavirus lockdown". Available at: https://www.aljazeera.com/ajimpact/lebanons-restaurants-sinking-coronavirus-lockdown-200506095822226.html.

[6] Central Administration of Statistics.

[7] Central Administration of Statistics.

[8] World Bank. GDP growth (annual %) - Syrian Arab Republic. Available at: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=SY

[9] Center for Organizational Analysis and Research (April 2020). Syria after COVID-19: No relief for an ailing economy. Available at: https://coar-global.org/2020/05/01/syria-after-covid-19-no-relief-for-an-ailing-economy/.

[10] Medjad, K., & Chaar, A.M. (2017). Lebanon with a View: A 2030 Vision of the Refugee Crisis. The Scenario Factory ESA Business School. Available at: http://esainfo.esa.edu.lb/docs/Lebanon%20with%20a%20view%20%28ESA%29.pdf.